العراق - الطوارئ الكبرى

صحيفة الحقائق رقم (1) للعام المالي 2020

23 كانون الثاني (يناير) 2020

موجز بالأرقام

4.1 مليون

فرد يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في العراق

الأمم المتحدة – تشرين الثاني (نوفمبر) 2019

4.59 مليون

مُهجَّر داخلي عادوا إلى ديارهم في العراق منذ عام 2014

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) – كانون الأول (ديسمبر) 2019

1.41 مليون

مُهجَّر داخلي في العراق

المنظمة الدولية للهجرة – كانون الأول (ديسمبر) 2019

239,192

لاجئًا عراقيًا في دول الجوار

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) – أيلول (سبتمبر) 2019

أبرز النقاط

- استمرار تعليق الموافقات على تمكين جهات الإغاثة يحول دون تقديم المساعدات الإنسانية؛ وهو ما يؤثر في 2.4 مليون فرد.
- التوترات الإقليمية المتصاعدة تثير المخاوف لدى جهات الإغاثة في العراق بشأن تمكينها وسلامتها.
- وفق ما يورده التقرير "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق" (HNO) لعام 2020، فإن 4.1 مليون فرد يحتاجون إلى المساعدات في جميع أنحاء العراق.

تمويل الجهود الإنسانية للإغاثة في العراق في العام المالي 2019

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث[1]	221,899,166 دولارًا
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام[2]	33,000,000 دولار
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية[3]	215,683,525 دولارًا
	470,582,691 دولارًا

أبرز التطورات

- برامج الإغاثة العاجلة، التي تدعم ملايين الأسر العراقية المستضعفة، معرضة لخطر التوقف بسبب استمرار تعليق الحكومة العراقية لتراخيص تمكين منظمات الإغاثة العاملة في ذلك البلد ذي النظام الفدرالي، وفق ما أوردته التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد أدى هذا التعليق إلى التأخر في إيصال المساعدات الإنسانية التي تنقذ أرواح الناس في مناطق كثيرة منذ كانون الأول (ديسمبر)، أو إلى الحيلولة دون إيصالها؛ وهو ما كان له أثره على ما يقدر بنحو 2.4 مليون فرد. وتدعو الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة للمساعدات الإنسانية، الحكومة العراقية لضمان التمكين من تقديم المساعدات الطارئة، من دون قيود، إلى السكان المتضررين من الصراع في جميع أنحاء العراق.
- سجَّلت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) زيادةً كبيرة في عدد المُهجَّرين داخليًّا ممن عادوا إلى ديارهم في شهري أيلول وتشرين الأول (سبتمبر وأكتوبر) مقارنة بشهري تموز وآب (يوليو وأغسطس)؛ ويرجع ذلك على الأرجح إلى زيادة توحيد المخيمات وتعزيز الجهود الرامية إلى إغلاقها في تلك المدة. على أن معدلات العودة قد انخفضت منذ ذلك الحين؛ إذ تباطأت وتيرة أعمال توحيد المخيمات وإغلاقها. وقد عاد ما يقدر بنحو 4.59 مليون فرد إلى ديارهم منذ 31 كانون الأول (ديسمبر)، وفق ما تفيد به تقارير المنظمة الدولية للهجرة.
- في منتصف شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، أصدرت الأمم المتحدة التقرير "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق" لعام 2020، والذي أفاد بأن 4.1 مليون فرد بحاجة إلى المساعدة الطارئة؛ وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة قدرها 40% تقريبًا عن العدد الذي أوردته نسخة التقرير الصادرة عام 2019؛ وكان 6.7 مليون فرد. ومع زيادة تحول الإغاثات الإنسانية نحو إيجاد حلول دائمة للنازحين بسبب النزاعات، فإن التقرير المذكور يُشدِّد على الحاجة إلى مساعدة العائدين والمُهجَّرين داخليًّا ممن هم خارج المخيمات، وذلك مثلاً عن طريق النظر في مسائل استمرار الحماية وضمان تمكينهم من الخدمات الأساسية والإيواء وإتاحة سبل العيش لتعزيز القدرة على التعافي وإعادة الأوضاع إلى نصابها.

[1] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث (USAID/OFDA)

[2] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP)

[3] مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM)

الموقف الراهن

- أثار التوتر المتصاعد بين حكومتي الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة (ومنها الاحتجاجات العنيفة التي طالت السفارة الأمريكية في العاصمة العراقية بغداد في الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول (ديسمبر)) المخاوف بشأن تمكين وكالات الإغاثة وسلامتها في جميع أنحاء العراق والمنطقة بأسرها، وفق ما أوردته وسائل الإعلام الدولية. ففي بيان يدعو إلى خفض التصعيد، صادر بتاريخ 8 كانون الثاني (يناير)، أشار المجلس النرويجي للاجئين، وهي منظمة غير حكومية، إلى أن عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط يحتاجون إلى المساعدة لإنقاذ أرواحهم بسبب النزاعات السابقة أو تلك التي ما تزال مستمرة، وأن المزيد من الصراعات من شأنها أن تؤثر بشدة في الجماعات المستضعفة وأن تعيق سبل تقديم المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أرجاء المنطقة. كما أصدرت منظمة أوكسفام غير الحكومية بيانًا بتاريخ 8 كانون الثاني (يناير) أشارت فيه إلى أن المخاوف الأمنية المتزايدة، وانتشار نقاط التفتيش على الطرق، وغيرها من التحديات التي تعيق الحركة، مما جاء في أعقاب الهجمات الصاروخية الإيرانية على القواعد العراقية التي تستضيف القوات الأمريكية في العراق، قد قيَّدت حرية عمل المنظمة في ذلك البلد. وكانت نتيجة ذلك أن علَّقت منظمة أوكسفام أعمالها – ومنها توزيع المساعدات النقدية – على نحو مؤقت في ثلاثة مواقع.

تمكين المنظمات الإنسانية

- في مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر)، علَّقت الحكومة العراقية إصدار خطابات التمكين التي يجب على جهات الإغاثة تحصيلها كل شهر لتتمكن من الوصول إلى مواقع عمل برامجها ولتواصل تقديم المساعدات التي تُنقِذ أرواح الناس في ذلك البلد ذي النظام الفدرالي، وذلك وفق ما أفادت به الأمم المتحدة. بل إن صلاحية خطابات التمكين لدى جميع جهات الإغاثة تقريبًا قد انتهت، ولم تصدر لها تراخيص جديدة منذ منتصف كانون الثاني (يناير)، وفق ما تفيد به الأمم المتحدة. وقد أدى هذا التعليق إلى عجز بعض المنظمات غير الحكومية، ومنها شركاء للحكومة الأمريكية، عن إنفاذ أعمال الإغاثة الطارئة في مناطق كثيرة، بالإضافة إلى ما تفيد به منظمة الأمم المتحدة من أن ما يقارب 2,500 بعثة إغاثة إنسانية قد أُلغِيت أو مُنِعت من بلوغ وجهاتها منذ مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر). وقد كانت لهذه القيود المفروضة على تحركات المنظمات الإنسانية آثارها في نحو 2.4 مليون فرد من المحتاجين، وفق ما تفيد به تقارير الأمم المتحدة.
- بتاريخ 16 كانون الثاني (يناير)، أصدرت مارتا رويدس (Marta Ruedas)، منسقة شؤون المقيمين والشؤون الإنسانية لدى الأمم المتحدة، بيانًا أعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء تعليق إصدار خطابات التمكين تلك، ودعت الحكومة العراقية إلى السماح لمنظمات الإغاثة باستئناف تقديم المساعدات الإنسانية كاملةً دون أي عوائق في جميع أنحاء العراق. وتواصل حكومة الولايات المتحدة مراقبة الوضع عن كثب وتدعم الجهود الداعية إلى ضمان الاستمرار في تقديم المساعدات الطارئة.
- قبل الإيقاف التام لإصدار خطابات التمكين في شهر كانون الأول (ديسمبر)، أدت أعمال قطع شبكة الإنترنت على نطاق واسع – بسبب الاحتجاجات الحاشدة التي بدأت في شهر تشرين الأول (أكتوبر) في بغداد وامتدت بعدها إلى المحافظات الوسطى والجنوبية – إلى انخفاض عدد خطابات التمكين الصادرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)؛ وهو ما أدى إلى تأخر تنفيذ البرامج في المناطق التي تديرها الحكومة العراقية، وفق ما تفيد به تقارير الأمم المتحدة. كما أُعيقت أعمال الإغاثة في هذا الشهر، أيضًا، بفعل الحصار الفعلي والحواجز على الطرق والقيود المفروضة على الحركة بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بسبب المخاوف الأمنية.
- أفادت جهات الإغاثة الإنسانية بحدوث حوالي 70 حادثة فيما يتعلق بتمكينها من بلوغ مقاصدها في حوالي 14 محافظة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وفق ما أفادت به الأمم المتحدة. ومن بين عوائق التمكين هذه، في المقام الأول، القيود المفروضة على حركة موظفي المنظمات الإنسانية أو الإمدادات التي تقدمها، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انعدام الأمن أو العوائق البيروقراطية. بل إن وكالات الإغاثة قد أفادت بوقوع أعمال عنف ضد العاملين بجهات الإغاثة الإنسانية أو أصولها أو منشآتها، بالإضافة إلى التدخل في تنفيذ أعمال الإغاثة، والعمليات العسكرية واستمرار الأعمال العدائية، والقيود المفروضة على تمكين المستفيدين من الحصول على المساعدات الطارئة أو عرقلة ذلك. وقد شهد شهر تشرين الثاني (نوفمبر) زيادة كبيرة في هذا الشأن مقارنة بالأشهر السابقة عليه؛ إذ لم يجاوز عدد الحوادث المتعلقة بتمكين جهات الإغاثة معدلاً متوسطًا قدره 50 حادثةً شهريًّا في المدة ما بين شهري تموز (يوليو) وتشرين الأول (أكتوبر). وما زالت وكالات الإغاثة تُفيد بوقوع أكبر عدد من معوقات تمكينها في محافظة نينوى بما يزيد عن 60% من مجمل الحوادث التي وقعت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وفق ما تفيد به تقارير الأمم المتحدة.

لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية

- وفق ما يورده التقرير "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق" لعام 2020، فإن حوالي 4.1 مليون فرد يحتاجون إلى المساعدات، ومن بينهم ما يقارب 1.8 مليون من ذوي الحاجة الماسة. ويعيش أكثر من 50% من المحتاجين في محافظتي نينوى والأنبار؛ إذ تؤوي أولاهما 1.4 مليون والأخرى ما يزيد عن 926,000. ويقل هذا العدد الإجمالي 40% تقريبًا عن عدد المحتاجين إلى المساعدات في عام 2019، والذي قُدِّر 6.7 مليون فرد؛ وهو ما يكشف عن السياق الإنساني المتغير بعد عامين تقريبًا من انتهاء الصراع جديًّا مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). غير أن الاحتياجات ما تزال مرتفعة لدى بعض الناس، وبخاصةٍ أولئك المُهجَّرين داخليًّا بسبب الصراع. بل إن احتياجات العائدين إلى ديارهم والمُهجَّرين داخليًّا ممن يعيشون خارج المخيمات أشد حدةً بوجه خاص؛ إذ تُشكِّل هذه الجماعات من الناس ما نسبته 89% من ذوي الحاجات الماسة. وعليه، فإن التقرير "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق" يُشدِّد على أهمية دعم الجهود المبذولة لتعزيز القدرة على التعافي وإعادة الأوضاع إلى نصابها، وتلبية الاحتياجات

الأساسية، وتعزيز الصحة البدنية والنفسية. ومن بين القضايا الأساسية التي تجب معالجتها شح أسباب العيش، وأوجه الخلل في الخدمات الأساسية، والممتلكات التي تعرضت للتدمير، وغياب التماسك الاجتماعي، واستمرار غياب الأمن في بعض المناطق. وفي ضوء التقرير "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق"، يُجرَى إعداد خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 (Humanitarian Response Plan 2020) التي يُتوقَّع إصدارها في مطلع عام 2020.

- يحتاج حوالي 1.8 مليون فرد في جميع أنحاء العراق إلى المساعدات الغذائية وإتاحة أسباب العيش، وفق ما أورده التقرير "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق". ففي محافظتي نينوى وصلاح الدين، يوجد العدد الأكبر من العائدين الذين يعانون من شح الغذاء؛ إذ تؤوي أولاهما حوالي 224,400 فرد منهم، والأخرى حوالي 93,500 فرد. أما مخيمات المُهجَّرين داخليًّا، فيحتاج من فيها إلى المساعدات الغذائية المنتظمة في عام 2020؛ وذلك لمنع زيادة معدلات سوء التغذية واعتماد خطط التعايش السلبي بين المُهجَّرين داخليًّا في تلك المخيمات التي ما زال فيها ما يقدر بنحو 277,400 من المُهجَّرين داخليًّا في جميع أنحاء العراق منذ شهر كانون الأول (ديسمبر)، وفق ما تفيد به مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها (CCCM Cluster).[4] ويواصل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام تقديم المساعدات الغذائية إلى المُهجَّرين داخليًّا في المخيمات وكذلك المساعدات النقدية من أجل الغذاء إلى غيرهم من المستضعفين، وذلك عن طريق برنامج الأغذية العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة، ومن خلال أحد الشركاء من المنظمات غير الحكومية.

المُهجَّرون داخليًّا والعائدون

- ما يزال أكثر من 1.41 مليون فرد مُهجَّرًا داخليًّا، وقد مضى على تهجير الغالبية العظمى منهم أكثر من ثلاثة أعوام؛ وذلك بعد عودة حوالي 4.59 مليون مُهجَّر داخليًّا إلى ديارهم منذ 31 كانون الأول (ديسمبر)، وفق ما تُفيد به منظمة الهجرة الدولية. وقد زاد عدد العائدين في أثناء المدة المشمولة في التقرير الأخير عن الضعف؛ إذ سُجِّلت عودة حوالي 110,700 فرد منهم في شهري أيلول وتشرين الأول (سبتمبر وأكتوبر) مقارنةً بحوالي 45,000 ألف فردٍ عادوا في شهري تموز وآب (يوليو وأغسطس)، وفق ما أوردته تقارير منظمة الهجرة الدولية. وفي حين جاءت عودة بعض هؤلاء المُهجَّرين داخليًّا إلى ديارهم بفضل تحسن الأوضاع الأمنية وإتاحة الخدمات، إلا أن هذه الزيادة الأخيرة تُعزَى على الأرجح إلى زيادة جهود الحكومة العراقية المبذولة لتوحيد مخيمات المُهجَّرين داخليًّا وإغلاقها في جميع أنحاء البلاد، وفق ما تُفيد به المنظمة الدولية للهجرة.
- في المدة ما بين 15 آب (أغسطس) و29 تشرين الأول (أكتوبر)، أغلقت الحكومة العراقية 11 مخيمًا؛ وهو ما دفع بما يقرب من 16,900 من عوائل المُهجَّرين داخليًّا إلى الرحيل إلى أماكن أخرى غير المخيمات في المقام الأول، ومنها ديارهم والعشوائيات، وفق ما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة. وقد غادر أكثر من 50% من هؤلاء المُهجَّرين داخليًّا ممن تركوا المخيمات في تلك المدة نتيجة إغلاق مخيم حمام العليل (1) في نينوى، ومخيم الجدعة (6)، ومخيم مهبط القيارة. وكانت الحكومة العراقية قد أغلقت، في المدة ما بين منتصف شهر آب (أغسطس) ومنتصف شهر تشرين الأول (أكتوبر)، مخيم الحاج علي في نينوى، ومخيمات الجدعة من (1) إلى (4)، ومخيمي السلامية ونمرود، ومخيم ناحية العلم في صلاح الدين، ومخيم بساتين الشيوخ، ومخيم القادسية، وفق ما تُفيد به تقارير المنظمة الدولية للهجرة. وفي أثناء المدة المشمولة في التقرير، آوت حوالي 10,000 عائلة من المُهجَّرين داخليًّا إلى أماكن غير المخيمات، وبخاصة في نينوى. وما تزال جهات الإغاثة الإنسانية تراقب عن كثب ما تبذله الحكومة العراقية من جهود لتوحيد المخيمات وإغلاقها في جميع أنحاء البلاد، داعيةً السلطات المحلية والسلطات المختصة في المحافظات إلى ضمان أن تكون مغادرة الناس لتلك المخيمات نتيجة تلك الجهود آمنةً وطوعيةً وفيها ما يحفظ عليهم كرامتهم وأن تكون بناءً على دراية منهم بما تنطوي عليه.
- في الأشهر الأخيرة، تولت المنظمة الدولية للهجرة، بدعم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تسيير الجهود الرامية إلى تسهيل العودة الطوعية للمُهجَّرين داخليًّا، وبخاصةٍ بعد صدور قرار مجلس الأمن القومي لدى الحكومة العراقية في شهر تموز (يوليو)، والذي دعا فيه المجلس جميع المُهجَّرين داخليًّا – وبخاصةٍ من كان منهم في نينوى – إلى العودة إلى المحافظات التي فيها ديارهم، وكذلك بعد زيادة الجهود الرامية إلى توحيد المخيمات وإغلاقها، والتي بدأت في شهر آب (أغسطس). وقد تولت المنظمة الدولية للهجرة توجيه الجهود الرامية إلى إنشاء شبكة جديدة من الحلول الدائمة، ووضعت إطارًا لتسهيل عودة المُهجَّرين داخليًّا باستخدام منهج منظم ومستدام لإدارة الحالات. وقد قدَّمت المنظمة الدولية للهجرة، في سياق جهودها الرائدة هذه، الدعم إلى 250 عائلة في الأنبار ونينوى، وذلك بزيارة ديارهم في مواطنهم الأصلية وتقييم أوضاعها. وقد اختارت جميع هذه العوائل العودة إلى ديارهم طواعيةً، وذلك باستثناء عائلتين منهم. وقد قدَّمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لإعادة 6 عوائل من تلك العوائل البالغ عددها 248 حتى الآن.
- في دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة وفريق عمل العائدين (Returns Working Group) وفريق التحقيق الاجتماعي لدى المنظمات غير الحكومية (NGO Social Inquiry) في 8 محافظات متضررة من الصراع في العراق، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، حُدِّدت المصالحة المجتمعية بوصفها أشد العوامل تأثيرًا فيما يعنيه التماسك الاجتماعي والسلامة لدى العائدين من المُهجَّرين داخليًّا؛ ولها من ثم أثرها في تسهيل عودتهم على نحو مستديم أو في الحيلولة دون تحقيقها بخلاف ذلك. وقد وجدت هذه الدراسة أن أكثر من 608,000 آلاف من العائدين، أو ما يعادل 15% منهم، يعيشون في مناطق تحتاج إلى إجراء هذه المصالحة جديًّا. ويُقيم نحو 242,000 ألفًا من هؤلاء العائدين، أو ما نسبته 6%، في مناطق يُفيد المُهجَّرون داخليًّا فيها، ممن شملتهم الدراسة، بغياب جهود المصالحة في الوقت الراهن رغم حاجتهم إلى إجرائها. وتقل فرص تلك المناطق عن غيرها بثلاث مرات فيما يتعلق باحتمالية عودة من كانوا فيها جميعًا قبل اندلاع الصراع. وتقع غالبية هذه المناطق – التي تُفيد التقارير بالحاجة إلى إجراء المصالحة فيها – في محافظات بغداد وديالى ونينوى وصلاح الدين، وفق ما أوردته تلك الدراسة.

[4] وهي الهيئة القائمة على تنسيق المخيمات الإنسانية وإدارتها، وتضم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من الجهات المعنية.

الأمن الغذائي وأسباب العيش

- يواصل برنامج الأغذية العالمي، وهو أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام من المنظمات غير الحكومية، تقديم المساعدات الغذائية الطارئة إلى المُهجَّرين داخليًّا ممن هم في أمسّ الحاجة إلى الأمن الغذائي. ويهدف البرنامج، في عام 2020، إلى إيصال المساعدات إلى 250,000 ألف مُهجَّر داخليًّا ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفق الخطة الإستراتيجية للبلاد للمدة ما بين 2020 و2024 (2020-2024 CSP) المعتمدة لدى هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة. وتُشدِّد هذه الخطة على أن العراق ما يزال يعتمد على السلع الغذائية المستوردة الباهظة، وبخاصةٍ الزيت والسكر ومنتجات الألبان؛ وذلك بسبب إنتاجه الزراعي المحدود؛ وهو ما يحد من قدرة العوائل المستضعفة على الحصول على السلع الغذائية. كما تُشدِّد هذه الخطة على استمرار انعدام الأمن الغذائي لدى العوائل المُهجَّرة والفقيرة في جميع أنحاء البلاد. فإلى جانب استمرار انعدام الأمن الغذائي لدى 3% من العراقيين بوجه عام، ولدى ما نسبته 6% من العوائل المُهجَّرة بوجه خاص، تُشير الدراسة إلى أن غالبية العوائل المُهجَّرة والمقيمة في العراق ما تزال عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب توالي الصدمات الخارجية.
- رغم ما يواجه تمكين جهات الإغاثة من قيود وما يعترض تنفيذ برامجها من تحديات جراء الاحتجاجات القائمة في وسط العراق وجنوبه منذ شهر تشرين الأول (أكتوبر)، قدَّم برنامج الأغذية العالمي، وهو أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام من المنظمات غير الحكومية، المساعدات الغذائية الطارئة إلى ما يقرب من 207,000 آلاف فرد، ومن بينهم المهُجَّرين داخليًّا والعائدين من العراقيين، بالإضافة إلى اللاجئين السوريين الذين لاذوا بالفرار إلى العراق، وذلك في 8 محافظات، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2019. وكانت الاضطرابات المدنية في وسط العراق وجنوبه قد أدت إلى تعطل شبكة الإنترنت وأعمال مُقدِّمي الخدمات المالية، وهو ما أعاق قدرة البرنامج على توزيع تحويلات الأموال عبر الهواتف الجوالة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر). على أن هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة قد استأنفت تقديم مساعداتها النقدية في غضون الأسبوع الأول من شهر كانون الأول (ديسمبر). وإلى جانب ذلك، قدَّم برنامج الأغذية العالمي وجبات غذائية جاهزة ومؤونات تكفي لشهر واحد إلى 15,200 لاجئ سوري عند وصولهم إلى العراق نازحين بسبب العمليات العسكرية للقوات المسلحة التركية في شمالي شرق سوريا في مطلع شهر تشرين الأول (أكتوبر).
- وفي العام المالي 2019، قدَّم أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام المساعدات التي تكفل كسب العيش بالزراعة إلى المُهجَّرين داخليًّا والعائدين، وبخاصةٍ في سهل نينوى. ففي المدة ما بين شهري تموز وأيلول (يوليو وسبتمبر) من عام 2019، تولى هذا الشريك تجديد 35 مزرعة، منها 17 مزرعة للماشية، و9 مزارع للأغنام، و8 مزارع للدواجن، ومزرعة لزراعة الأشجار؛ وهي المزرعة التي أمدها هذا الشريك بمنظومة ري كاملة. وقدَّمت هذه المنظمة، أيضًا، المولدات والمستلزمات الكهربائية لإعادة تأهيل المستودعات في مزرعة الأشجار تلك. وتولت هذه المنظمة الشريكة، كذلك، تقديم التدريب الفني لما يقرب من 50 مزارعًا؛ وهو التدريب الذي انصب التركيز فيه على إدارة مزارع الدواجن والأغنام والماشية، بالإضافة إلى تربية النحل وإدارة البيوت البلاستيكية الزراعية. وقد قدَّم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام الدعم إلى هذه المنظمة الشريكة بقصد تدريب نحو 50 امرأة على إنتاج الأغذية، إلى جانب تدريب أكثر من 130 فردًا على اكتساب المعارف والمهارات المالية وإدارة الأعمال التجارية، في غضون المدة ذاتها. وقد تُوِّج هذا التدريب على إدارة الأعمال التجارية بفعالية أُقيمت بقصد تمكين المشاركين من المتدربين حديثًا من التواصل مع المعنيين بشؤون المشروعات التجارية الزراعية من القطاعين العام والخاص والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح.

الصحة والصرف الصحي والحماية

- في شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام 2019، تولت إحدى المنظمات غير الحكومية، التي يُموِّلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في المخيمات والتجمعات السكنية في جميع أنحاء محافظات الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين، وشمل ذلك توريد نحو 80 خزان مياه وتركيبها، وإصلاح شبكة واحدة للإمداد بالمياه و5 محطات لمعالجة المياه، وإصلاح مرافق المياه والصرف الصحي في 10 مراكز للصحة العامة.
- في المدة من نيسان إلى أيلول (أبريل إلى سبتمبر) عام 2019، انتهت المنظمة الدولية للهجرة – بالشراكة مع مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية – من 70 مشروعًا لإعادة تفعيل البنية التحتية في جميع أنحاء محافظات الأنبار وبغداد وذي قار ونينوى. وتهدف إعادة تفعيل تلك البنية التحتية الأساسية إلى تمكين أكثر من 424,200 فرد – ومنهم المُهجَّرين داخليًّا والعائدون وأبناء التجمعات السكنية التي تؤويهم – من الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والري والصحة والتعليم. كما أُجري تنفيذ أحد المشروعات في قضاء تلكيف بمحافظة نينوى بقصد استعادة الكهرباء وتحسين وصلات الإمداد بالمياه في إحدى القرى التي تضررت بشدة جراء الصراع هناك.
- في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2019، واصل أحد شركاء مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقديم الخدمات الصحية الضرورية في جميع أنحاء محافظات الأنبار وأربيل ونينوى وصلاح الدين. ففي ذلك الشهر، قدَّم هذا الشريك ما يقرب من 23,200 استشارة طبية عن طريق 9 عيادات للرعاية الصحية الأولية، ونحو 4,500 استشارة طبية عن طريق 3 وحدات طبية متنقلة. وواصلت تلك المنظمة، إلى جانب ذلك، تقديم الدعم إلى فرق العاملين في مجال الصحة المجتمعية لتمكينهم من التنقل في الزيارات اليومية المنزلية، ونشر الوعي الصحي بشأن الأمراض المعدية والأمراض المزمنة والصحة الإنجابية وخدمات الرعاية الصحية الراهنة وطرق الإحالة الطبية. ففي شهر تشرين الأول (أكتوبر)، تمكنت فرق العاملين في مجال الصحة المجتمعية من الوصول إلى أكثر من 3,000 فردٍ عن طريق الزيارات المنزلية في الأنبار، ونحو ما يقرب من 2,900 فرد في صلاح الدين، وحوالي 12,900 فردٍ في أربيل ومدينة الموصل في نينوى، ونحو 4,600 فردٍ في مناطق أخرى من نينوى.
- في العام المالي 2019، واصل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية تقديم خدمات الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي؛ وهو ما كانت نتيجته استمرارية حصول الفئات المستضعفة من مختلف الطوائف من سكان الأنبار وبغداد ونينوى على تلك الخدمات. ففي العام المالي المذكور، قدَّمت إحدى المنظمات غير الحكومية – من شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية – تلك الخدمات إلى 2,000 سيدة وفتاة من المستضعفات، وقدَّمت كذلك خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات وأنشطة اكتساب المهارات إلى ما يقرب من 2,900 سيدة وفتاة في المحافظات الثلاث.

التعليم

- في المدة من حزيران إلى أيلول (يونيو إلى سبتمبر) عام 2019، أنشأت المنظمة الدولية للهجرة – بالشراكة مع مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية – 6 حجرات دراسية في مدرسة الصنوبر، بناحية وانة في قضاء تلكيف، وذلك لدعم العائدين من المُهجَّرين داخليًّا وأبناء التجمعات السكنية التي تؤويهم. ولمَّا كانت هذه هي المدرسة الوحيدة للفتيات في ناحية وانة، فقد عزَّزت هذه المرافق الجديدة من تمكين الفتيات من الحصول على التعليم، وذلك بزيادة طاقة المدرسة لاستيعاب 1,000 طالبة.
- كذلك، في المدة من تموز إلى أيلول (يوليو إلى سبتمبر) عام 2019، عمل أحد الشركاء الفرعيين المحليين لدى مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية مع 27 مدرسة في محافظات بغداد ودهوك ونينوى بهدف تحسين البنية التحتية المادية، وتعزيز مهارات التعلم الاجتماعي والانفعالي، وزيادة إسهامات مُقدِّمي الرعاية، ومعالجة مسألة رسوب البنين والبنات في المدارس. ففي غضون تلك المدة، أتم هذا الشريك تحديث 4 مدارس، ليصل إجمالي المباني المدرسية المكتملة لهذا العام من البرنامج إلى 8 مبانٍ. كما قدَّمت هذه المنظمة الشريكة البرنامج الصيفي للمدارس، والذي سُجِّل فيه ما يقرب من 2,400 طالب. ومن بين الطلبة الذين بلغت نسبة انتظامهم المدرسي 70% أو أكثر، اجتاز أكثر من 70% منهم امتحانات الدور الثاني في نهاية الصيف. وقد قدَّم هذا المشروع الدعم لنحو 13,500 من الطلبة، وأكثر من 50% منهم من الإناث.
- وفي المدة من آب إلى أيلول (أغسطس إلى سبتمبر) عام 2019، قدَّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية الدعم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) بقصد الوفاء بالاحتياجات التعليمية في العراق. ففي غضون المدة المذكورة، قدَّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة المستلزمات التعليمية إلى نحو 95,200 طفل من المُهجَّرين. كما أجرت المنظمة التابعة للأمم المتحدة، في غضون المدة ذاتها، التدريبات لأكثر من 2,200 معلم في أربيل وكركوك ونينوى.
- وبتاريخ 10 كانون الأول (ديسمبر)، استضاف أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية من المنظمات غير الحكومية – بالتنسيق مع مجموعة تنسيق الجهود التعليمية (Education Cluster) – دورة تدريبية بخصوص إعلان المدارس الآمنة (Safe School Declaration)؛ وهي الدورة التي كانت الحكومة العراقية قد أوصت بها في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 2015. وقد ضمت الدورة الجهات الفاعلة في مجال التعليم، ومنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية المحلية في العراق. وقد تداول المشاركون في هذه الدورة بشأن كيفية منع الهجمات على المواقع التعليمية، والإبلاغ عنها، ومعالجتها؛ وهي الهجمات التي قد تشمل إلحاق الأضرار المادية بالمرافق التعليمية، وتهديد الطلبة والمعلمين، واستغلال الجهات المسلحة المتصارعة للمدارس، وما يرتبط بذلك من تجنيد الأطفال. وتداول المشاركون في الدورة، أيضًا، بشأن كيفية إنفاذ إعلان المدارس الآمنة (Safe School Declaration) على الصعيد الوطني وكيفية إنفاذ آلية محددة للرصد والإبلاغ في هذا الشأن. وتعتزم هذه المنظمة الشريكة تنظيم ورشات عمل مماثلة لوزارتي التعليم في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان في مطلع عام 2020.

تمويل الجهود الإنسانية لعام 2019*

حسب الجهة المانحة

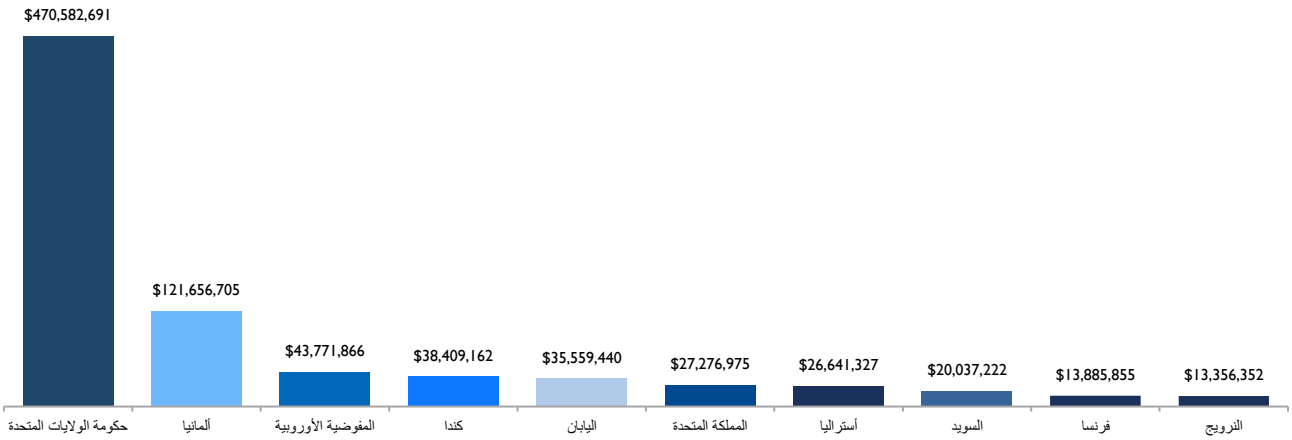

* التمويل بالأرقام بدءًا من 23 كانون الثاني (يناير) 2020. تأتي جميع الإحصاءات الدولية وفق ما تفيد به خدمة الرصد المالي لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وتستند إلى الالتزامات الدولية للعام التقويمي المذكور، في حين تأتي الإحصاءات الحكومية الأمريكية وفق ما تفيد به الحكومة الأمريكية، وتعكس التزاماتها المعلنة للجمهور عن العام المالي 2019؛ والذي بدأ بتاريخ 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2018.

السياق

- ظلت الأوضاع في العراق مستقرة نسبيًّا حتى شهر كانون الثاني (يناير) عام 2014، والذي بدأت فيه قوات تنظيم داعش تبسط قبضتها على بعض الأجزاء في شمال العراق ووسطه. وتلا ذلك نزوح السكان بأعداد غفيرة؛ إذ لاذ المدنيون بالفرار هربًا من القتال إلى مناطق آمنة نسبيًّا مثل إقليم كردستان العراق.
- وفي آب (أغسطس) عام 2014، تولت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (Inter-Agency Standing Committee) تفعيل خطة الاستجابة من المستوى الثالث (L3) على مستوى منظومة جهات الإغاثة الإنسانية بأكملها فيما يتعلق بالعراق؛ وذلك بسبب اشتداد وتيرة الأزمة الإنسانية وازدياد حدة تذبذباتها. وتُفعَّل خطط الاستجابة من المستوى الثالث في حالات الطوارئ الإنسانية الكبرى؛ إذ يقتضي الأمر التعبئة بالطاقة القصوى على مستوى منظومة جهات الإغاثة الإنسانية بأكملها بقصد رفع مستوى الاستعدادات وتلبية الحاجات. وفي أواخر شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 2017، خفضت اللجنة حالة الطوارئ في العراق عن المستوى الثالث (L3).
- وفي 11 آب (أغسطس) عام 2014، نشرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث (DART) في العراق لتنسيق جهود حكومة الولايات المتحدة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمُهجَّرين حديثًا في جميع أنحاء البلاد. كما أنشأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فريق إدارة الاستجابة (RMT)، ومقره في واشنطن العاصمة، وذلك بقصد تقديم الدعم إلى فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث. وقد تعاون فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث وموظفو مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية تعاونًا وثيقًا مع المسؤولين المحليين والمجتمع الدولي وجهات الإغاثة الإنسانية بهدف تحديد الاحتياجات المُلِحَّة والإسراع إلى تقديم المساعدات للسكان المتضررين. وفي 31 آب (أغسطس) عام 2019، سرَّحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أعضاء فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث وفريق إدارة الاستجابة من هناك. غير أن موظفي مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية من المتمركزين في المنطقة، ومنهم الخبراء الذين عملوا في الفريق الأول، ومن العاملين من واشنطن العاصمة، على حد سواء، ما يزالون يتابعون التنسيق مع حكومة الولايات المتحدة والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء من جهات الإغاثة الإنسانية بهدف تقديم المساعدات لإنقاذ أرواح الناس في العراق.
- ثمة ما يقرب من 4.1 مليون فرد بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في العراق، وفق ما تُفيد به الأمم المتحدة. فالنزوح الذي طال أمده يستنفد موارد المُهجَّرين داخليًّا وكذلك موارد أبناء التجمعات السكنية التي تؤويهم على حد سواء، وذلك في وقت ما تزال قيود الموازنة تفرض فيه التحديات بشأن قدرة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان كلتيهما على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، تعاني الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من جهات الإغاثة من شح التمويل والتحديات اللوجستية والقيود الأمنية التي تزيد الوضع سوءًا فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات العاجلة.
- وفي 22 تشرين الأول (أكتوبر) عام 2019، عاود السفير الأمريكي في العراق ماثيو تولر (Matthew H. Tueller) إعلان حالة الكوارث في العراق للعام المالي 2020 بسبب استمرار حالة الأزمة الإنسانية الطارئة الكبرى هناك.

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في العراق للعام المالي 2019[1]

الشريك التنفيذي	العمل	المكان	المبلغ
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث			
الشريك التنفيذي (IP)	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات (HCIM)	في جميع أنحاء البلاد	1,800,000 دولار
شركاء تنفيذيون	نظم التعافي الاقتصادي والسوق، والصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والمساعدات النقدية متعددة الأغراض، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	الأنبار وبابل وبغداد والبصرة وذي قار وديالى ودهوك وأربيل وكربلاء وكركوك وميسان والمثنى ونينوى والقادسية وصلاح الدين والسليمانية وواسط	136,326,043 دولارًا
المنظمة الدولية للهجرة	الصحة والحماية والإيواء والتوطين	الأنبار وبغداد وديالى وكربلاء وكركوك والنجف ونينوى وصلاح الدين	19,000,000 دولار
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	في جميع أنحاء البلاد	1,500,000 دولار
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	إعداد سد الموصل / مواجهة المخاطر الطبيعية والتقنية	في جميع أنحاء البلاد	4,744,440 دولارًا
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الحماية والإيواء والتوطين وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	الأنبار وبغداد والبصرة وذي قار وديالى ودهوك وأربيل وكركوك ونينوى والقادسية وصلاح الدين والسليمانية	30,000,000 دولار
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات (UNOPS)	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	في جميع أنحاء البلاد	1,389,102 دولار
منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UN WHO)	الصحة	الأنبار ودهوك وكركوك ونينوى وصلاح الدين	24,000,000 دولار
	دعم البرامج		3,139,581 دولار

إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث			221,899,166 دولارًا
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام [2]			
شريك تنفيذي	المساعدات النقدية متعددة الأغراض	الأنبار ونينوى وصلاح الدين	4,240,000 دولار
برنامج الأغذية العالمي	التحويلات النقدية لأجل الغذاء، والخدمات التكميلية، والمشتريات الغذائية المحلية والإقليمية والدولية	في جميع أنحاء البلاد	28,760,000 دولار
إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام			33,000,000 دولار
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية [3]			
شركاء تنفيذيون	بناء القدرات، والحلول الدائمة، والتعليم، والاستجابة للطوارئ، والصحة، وسبل العيش، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	في جميع أنحاء البلاد	55,670,344 دولارًا
المنظمة الدولية للهجرة	بناء القدرات، والحلول الدائمة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وسبل العيش	في جميع أنحاء البلاد	23,000,000 دولار
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تنسيق المخيمات وإدارتها (CCCM)، والشؤون اللوجستية وسلع الإغاثة الأساسية، والحماية والإيواء والتوطين	في جميع أنحاء البلاد	97,900,000 دولار
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	التعليم	في جميع أنحاء البلاد	2,000,000 دولار
شركاء تنفيذيون	تنسيق المخيمات وإدارتها، والتعليم، والصحة، وسبل العيش، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	الأردن ولبنان وسوريا وتركيا	15,713,181 دولارًا
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	التعليم، والاستجابة للطوارئ، والصحة، والحماية، والإيواء والتوطين	الأردن ولبنان وسوريا	21,400,000 دولار
إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			215,683,525 دولارًا
إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في العراق للعام المالي 2019			**470,582,691 دولارًا**

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في العراق للأعوام المالية 2014-2019

إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث	1,018,848,381 دولارًا
إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام	232,235,726 دولارًا
إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية	1,359,772,808 دولارات
إجمالي تمويل وزارة الدفاع[4]	77,357,233 دولارًا
إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في العراق للأعوام المالية 2014-2019	**2,688,214,148 دولارًا**

[1] يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضخها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءًا من 30 أيلول (سبتمبر) 2019.

[2] يُقدَّم التمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام دعمًا لتخطيط البرامج الإنسانية للمُهجَّرين داخليًا وغيرهم من العراقيين المتضررين من الصراع. ولا تشمل هذه المبالغ، من ثم، تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام للأعمال التي تُقدَّم فيها المساعدات إلى اللاجئين السوريين في العراق.

[3] يُقدَّم التمويل من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمًا للبرامج الإنسانية داخل العراق وللاجئين الذين فروا منه إلى دول الجوار. ولا تشمل هذه المبالغ، من ثم، تمويل المكتب للأعمال التي تُقدَّم فيها المساعدات إلى اللاجئين السوريين في العراق.

[4] وزارة الدفاع الأمريكية

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أشد طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي بالتبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث في جميع أنحاء العالم على الموقع: www.interaction.org.
- تحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومنها طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان لتقديم المساعدات الثقافية والغذائية والبيئية المناسبة.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
  - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الرابط: www.cidi.org.
  - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على الرابط: www.reliefweb.int

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:
http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work